

تقرير الظل
حول مستوى تنفيذ دولة الكويت
للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إعداد
الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان
humanrights.org.kw

17 أغسطس 2015

المحتويات

- مقدمة
- التعريف.
- الهيكل التنظيمي.
- استعراض التقرير
- تمهيد
- أولاً : نبذة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت.
- ثانياً : بيانات وأرقام.
- ثالثاً : أبرز ملاحظات الجمعية وتوصياتها بشأن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2010/08.
- رابعاً : أبرز ملاحظات الجمعية وتوصياتها بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت.

مقدمة

عشر سنوات انقضت على انطلاقة الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان منذ عام 2005 نجحت من خلالها الجمعية في تحقيق العديد من الانجازات التي كان لها الأثر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة الكويت وفق رسالتها المتمثلة في العناية بحقوق الإنسان وتأصيلها من منظور الشريعة الإسلامية ،

تميزت الجمعية بإنجازاتها المحلية والإقليمية والدولية، فكانت حاضرة بقوة في معظم التغيرات التي حدثت للقضايا الحقوقية لدولة الكويت مواكبة بذلك مسيرة التنمية الحقوقية ومؤكدة موقفها بقوة حضورها ومشاركتها الفاعلة.

وقد تجلت أبرز هذه الإنجازات في حضورها مناقشات لجان الأمم المتحدة المعنية بمناقشة تقارير دولة الكويت حول مدى التزامها ببنود العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل ، سبقه قيام الجمعية بإرسال تقريرها الحقوقي للجان المذكورة ، وقد جاءت هذه المساهمات الدولية للجمعية من منطلق إيمانها الراسخ بضرورة تآزر مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأممية من أجل التغيير وتمكين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ولله الحمد والفضل لاقت هذه المساهمات والخطوات الايجابية الاستحسان والقبول محليا وا إقليميا ودوليا وصارت الجمعية مقصدا للتعاون والشراكة من قبل الحقوقيين والناشطين ومؤسسات المجتمع المدني محليا وا إقليميا ودوليا .

وا ننا لنبتهل إلى الله تعالى عز وجل أن يعيننا على حمل هذه الأمانة والمسئولية لنصرة وحماية المستضعفين والمظلومين وا إحقاق العدل وا إظهار جمال وعظمة الشريعة الإسلامية كدين كرس مبادئ ومعايير حقوق الإنسان وجعل إقامتها عبادة وقرى إلى الله تعالى.

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان

التعريف

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني ومقرها دولة الكويت وتعمل بترخيص رسمي يحمل الرقم 2005/99 من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرسالة

العناية بحقوق الإنسان من منظور الشريعة الإسلامية.

الرؤية

السعي بكافة الوسائل المتاحة لحماية حقوق الإنسان ضد أي انتهاك من خلال التوعية والتواصل الإيجابي والأساليب الحكيمه بالتنسيق مع الجهات المعنية.

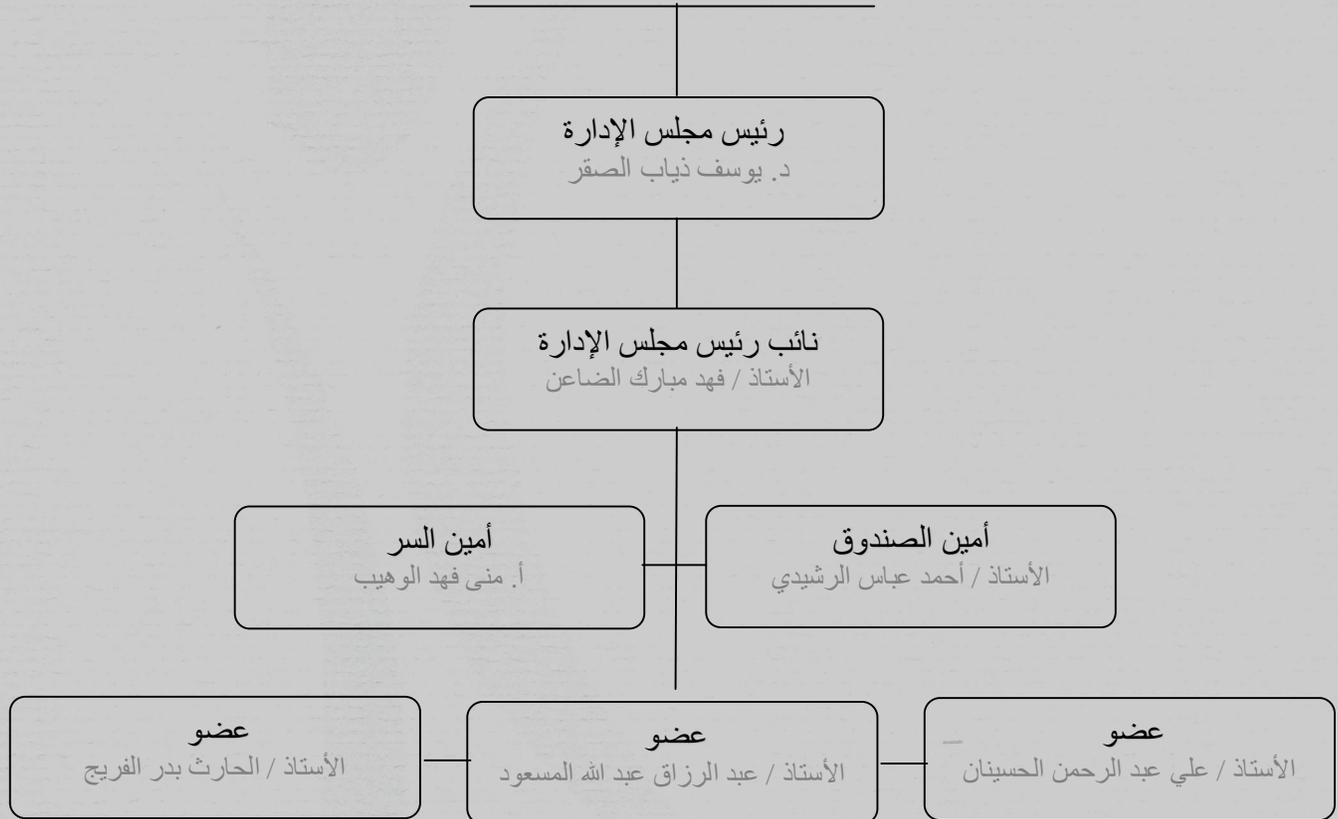
الأهداف

التوعية والتثقيف بالحقوق الشرعية التي كفلت كرامة الإنسان.
الدفاع عن هذه الحقوق وتعزيز آليات الحماية لها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعتها مع الجهات المعنية بأسلوب يعتمد على الحكمة.
صد الشبهات التي تثار حول الإسلام في مجال حقوق الإنسان.
تنقية الثوب الكويتي من الانتهاكات والدفاع عن سمعة الكويت بالمحافل الدولية.

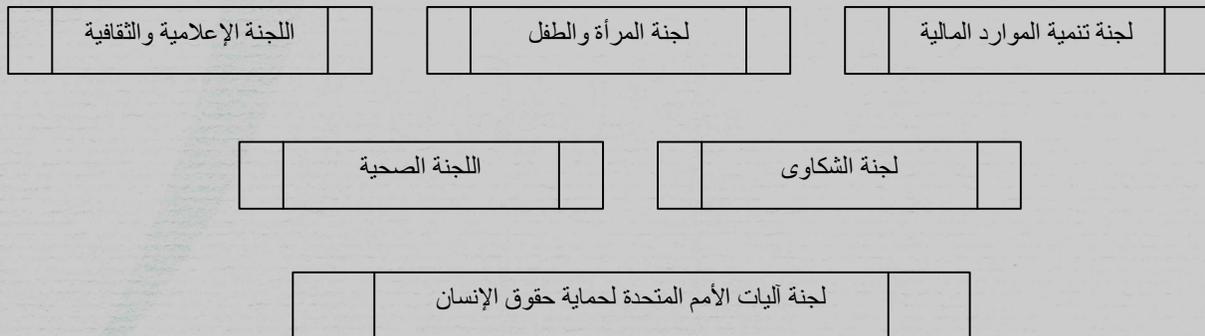
الدستور

إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الذي أطلقته منظمة المؤتمر الإسلامي.

الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة



اللجان التخصصية العاملة



استعراض التقرير

تمهيد

لما كانت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان جمعية مدنية مشهورة ومرخصة رسمياً في دولة الكويت برقم (2005/99) فإنها عكفت على إصدار هذا التقرير للقيام بدورها تجاه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على إزالة كافة هذه الانتهاكات تعزيزاً لسمعة الكويت الرائدة في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال رصد أهم قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وقد ارتكزنا في إعداد هذا التقرير على معايير محددة وهي :

1. مرجعية حقوق الإنسان في الدولة.
2. توائم القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية.
3. الاقتراحات والشكاوى والأفكار التي تتلقاها الجمعية.
4. التعاون والتنسيق والتشاور مع عدد من الشخصيات والجهات العاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. رصد الانتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة للدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الشأن.

أولاً : نبذة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت

لقد اعتنت الشريعة الإسلامية بالمعاقين وأقرت وكرست للأشخاص ذوي الإعاقة حقوقاً واعتنت بهم وأمرت برعايتهم والتعامل معهم بالحسنى والمعروف دون الانتقاص منهم أو الاستهزاء بهم ، ومن هذا المنطلق الرباني سعت الكويت منذ فترة طويلة للعناية بهم فأنشأت لهم هيئة مستقلة باسم " المجلس الأعلى لشئون المعاقين " التي تحولت في عام 2010 لـ " الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة " وذلك بعد إقرار القانون (2010/08) في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأفسحت حكومة دولة الكويت المجال لجمعيات النفع العام التي تعني بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تسهيل منح التراخيص القانونية اللازمة لعمل تلك الجمعيات ، حيث كانت الكويت أول دولة عربية شرعت وسنت قوانين للأشخاص ذوي الإعاقة ، وكان آخر هذه التشريعات قانون (2010/08) في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وأصدرت في العام 2013 القانون رقم 35 لسنة 2013 متضمناً موافقة دولة الكويت على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع تحفظها على بعض المواد.

ثانياً : بيانات وأرقام

- هناك عشرة جمعيات مشهورة رسمياً ومعنية بشكل مباشر بحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت وهي :
 1. جمعية المكفوفين
 2. جمعية الصم
 3. جمعية عاية المعوقين
 4. جمعية التوحد
 5. جمعية أولياء أمور المعاقين
 6. الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين
 7. نادي الصم الكويتي
 8. نادي المعاقين
 9. جمعية الداون
 10. جمعية التصلب العصبي
- وهناك ثلاثة جمعيات معنية بمتابعة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ولكنها غير مشهورة رسمياً حتى كتابة هذا التقرير وهي :
 1. نادي وربة للمعاقين
 2. جمعية مفصولي الأطراف
 3. الجمعية الكويتية للاحتياجات الخاصة
- وصل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين رسمياً إلى حوالي خمسين ألف شخص.

ثالثا : أبرز ملاحظات الجمعية وتوصياتها بشأن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2010/08

1. خلت أحكام القانون من تعريف التمييز على أساس الإعاقة مثلما عرفته المادة 2 من الاتفاقية.
2. خلت أحكام القانون من ما يقابل المادة 3 من الاتفاقية بشأن تعريف المبادئ العامة.
3. قصرت أحكام القانون نطاق تطبيقه على المواطنين وأبناء المواطنة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي وجعلت الاستثناء يخص ذوي الإعاقة من غير الكويتيين ، وهذا يتعارض مع نص الفقرة (ب) من المادة 3 من الاتفاقية والذي يجعل من عدم التمييز مبدأ عام من مبادئ الاتفاقية وكذا المادة 5 من الاتفاقية ذاتها.
4. يضمن القانون الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ، في حين أنه لم ينص على حماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لنص المادة 4 من الاتفاقية.
5. خلا القانون من مواد خاصة كمبادئ عامة لحقوق النساء والأطفال من ذوي الإعاقة وفقا لإطار المادتين 6 و 7 من الاتفاقية.
6. خلا القانون من ثمة حكم خاص يقابل نص المادة 10 من الاتفاقية بشأن الحق في الحياة.
7. خلا القانون من النص على تمكين ذوي الإعاقة من الوصول إلى تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصال الجديدة ، في حين أن الحصول على المعلومات مبدأ عام وفقا لما قرره المادة 9 من الاتفاقية.
8. خلا القانون مما يقابل المادة 12 من الاتفاقية فيما يتعلق بالمساواة في نطاق الأهلية القانونية.
9. خلا القانون من نص صريح بشأن اللجوء إلى القضاء مثلما تتناوله المادة 13 من الاتفاقية ، كذلك الحال بالنسبة للحرية والأمن وفقا لحكم المادة 14 من الاتفاقية.
10. خلت أحكام القانون من نص خاص بحرية التنقل خلا القانون من ثمة نص يناهض ويحظر التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة مثلما أوردته المادة 15 من الاتفاقية بهذا الصدد من أحكام وينطبق الأمر كذلك على المادة 16 من الاتفاقية بشأن عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء وحماية السلامة الشخصية التي كفلتها المادة 17 من الاتفاقية.
11. خلت أحكام القانون من نص خاص بحرية التنقل والجنسية مثلما تناولتها أحكام المادة 18 من الاتفاقية.
12. خلت أحكام القانون من النص صراحة على إتاحة حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة مثلما أكدت عليه أحكام المادة 21 من الاتفاقية ، وكذلك الحال بالنسبة لاحترام الخصوصية واحترام البيت والأسرة حيث تنص على وجوبهما المادتين 22 و 23 من الاتفاقية.
13. تعديل المادة (9) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتكون كالتالي : تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين في التعليم ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والترتيبات التيسيرية اللازمة ، وتوفير الكوادر التربوية والمهنية المتخصصة لهم ورفع كفاءتها ومنحها الحوافز المادية والمعنوية ، ويراعى في جميع الاختبارات التعليمية والمهنية أو اختبارات الاعتماد التي تقدمها الجهات الحكومية أو الأهلية حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ، وتلتزم الحكومة بتوفير الوسائل السمعية والمرئية اللازمة والضمانات الكافية لخلق مناخ مقبول لمساعدتهم على استكمال تعليمهم كما تتكفل

وزارة التربية بتكاليف الاختبارات الخاصة بتقييم بطيئي التعلم على أن تلتزم بتوفير المراكز المتخصصة بهذه الاختبارات من تاريخ العمل بهذا القانون.

14. تعديل المادة (10) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتكون كالتالي : تتخذ الحكومة كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعالة والمطلوبة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة ويطيئي التعلم في مراحل التعليم العام المختلفة ضمن مناهج تعليمية وتأهيلية بما يتناسب مع قدراتهم الحسية والبدنية والعقلية مما يؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والإنتاج .

15. تعديل المادتين (49) و (52) بحيث يضم المجلسين رئيس وممثل عن كل جمعية ونادي متخصص بالإعاقة .

16. تعديل المادة (58) بحيث يتم إلغاؤها أو تغييرها، لتعطي الفرصة لتجديد الدماء ووضع ضوابط الاختيار .

17. تخفيف وإلغاء بعض الشروط المتشددة للحصول على الامتيازات .

18. إضافة المنازل الخاصة للمادة 20 ليتمكن المعاق حركيا للتواصل الاجتماعي.

19. إضافة الأخت والأخ أو الابن أو البنت للمادة (40) .

20. توسعة الغرض من منحة بنك التسليف لتكون الغرض منها تعديل وضع المعاق.

رابعا : أبرز ملاحظات الجمعية وتوصياتها بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت : إن الجمعية إذ

يهما فيما يلي، تعداد أبرز ملاحظاتها وتوصياتها الموجهة إلى حكومة دولة الكويت من أجل تنفيذ كافة التزاماتها تجاه الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

1. تلاحظ الجمعية وجود بيروقراطية يواجهها العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة عند مراجعتهم للهيئات والمؤسسات الحكومية لانجاز بعض معاملاتهم.
2. تحث الجمعية السلطة التنفيذية وتشجعها على ضرورة تفعيل كافة مواد ونصوص لاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالشكل المطلوب لاسيما فيما يتعلق بشأن توظيفهم وعلاجهم إنشاء مستشفى خاص بهم.
3. تلاحظ الجمعية أن هناك تعديا واضحا من قبل المجتمع على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن استخدام مواقف السيارات الخاصة بهم بلا مبالاة ولا عقوبات رادعة مفعلة .
4. تحث الجمعية الجهات المعنية على ضرورة توفير مترجم للغة الإشارة في كافة مرافق الدولة.
5. تلاحظ الجمعية ضعف الثقافة المجتمعية سواء في طرق وأساليب التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أو تفهم قضاياهم وحقوقهم والاهتمام بها.
6. تلاحظ الجمعية أن هناك ندرة في الحملات والأنشطة التي تهدف إلى الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم مجتمعا ومهنيا .
7. تلاحظ الجمعية قلة عدد المدارس والمعاهد المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بأعدادهم التي فاقت خمسين ألف معاق.

8. تحت الجمعية الجهات المختصة على الارتقاء بمستوى الرعاية في المدارس الموجودة وتهيئتها بالشكل المطلوب وتحديدًا فيما يخص مرضى " التوحد " .
9. تحت الجمعية الحكومة وتشجعها على ضرورة السماح لغير الكويتيين والبدون بالالتحاق بالمدارس الحكومية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وهو ما تعتبره الجمعية تمييزًا مخالفًا للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضطر غير الكويتي للجوء للمدارس الخاصة التي تعني بهذه الشريحة وهي مكلفة وباهظة جدًا.
10. لاحظت الجمعية عدم تنفيذ الهيئة العامة لشئون المعاقين بعض الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ والصادرة لصالح بعض الشاكين ضد الهيئة.
11. تؤكد الجمعية على ضرورة الاسترشاد بالملاحظات الختامية للجنة الحقوق المدنية والسياسية ولجنة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للأمم المتحدة وخصوصًا فيما يتعلق بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية.
12. تحت الجمعية الهيئة العامة لشئون المعاقين بضرورة مراعاة المعايير الدولية تصنيف درجة إعاقة الأشخاص ذوي الإعاقة.
13. رفع مستوى التنسيق بين الهيئة العامة لشئون المعاقين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بمتابعة قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمهتمة بحقوقهم.
14. تحت الجمعية حكومة دولة الكويت على سحب تحفظاتها على بعض مواد الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
15. تؤكد الجمعية على ضرورة الالتزام بتصنيف فئات الأشخاص ذوي الإعاقة التي حددها القانون (2010/08) الذي قسمها إلى أربع فئات هي (حركية بدنية - سمعية - بصرية - عقلية)
16. تحت الجمعية الحكومة الكويتية وتشجعها على ضرورة أن وقف البت في الشكاوى والتظلمات التي تُرفع إلى اللجنة الطبية التشخيصية عبر آلية التصويت أو التوصيات واستبدالها بآلية أخرى تعتمد على التشخيص الطبي من قبل أطباء متخصصين.
17. تشجع الجمعية الجهات المعنية بضرورة تفعيل المادة (68) من قانون (2010/08) في شأن إنشاء منح صلاحيات التفقيش والضبطية القضائية للجنة أصدقاء المعاقين .
18. ضرورة توفر وظيفة مترجم الإشارة في كافة الوزارات وفي مجلس الأمة.
19. ضرورة مساواة المرأة المعاقة بالرجل المعاق في كل الامتيازات التي يحصل عليها ، مع ضرورة تعديل القوانين كافة القوانين التي تتعارض مع هذه التوصية.
20. ينبغي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الموظفين المنتمين لمؤسسات المجتمع المدني والمدعوين للمشاركة بالمؤتمرات الداخلية أو الخارجية من الحصول على حق التمثيل بالمهام الرسمية وتسهيل إجراءات التفرغ لهذه المهام والمؤتمرات والأنشطة المختلفة من قبل كافة مؤسسات الدولة .
21. توفير مكتب للأشخاص ذوي الإعاقة في كل وزارة لتسهيل إجراءاتهم ومعاملاتهم.
22. إلزام ولى أمر المعاق بتسجيل ابنه أو ابنته لدى الجهة المسؤولة عن الأشخاص ذوي الإعاقة بدولة الكويت.

23. من المهم إنشاء أقسام خاصة بالكتب والمراجع والبحوث الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مكاتب الدولة.
24. تشجع الجمعية على إصدار قانون يلزم وزارة التربية بوضع جدول زمني قريب الأجل لدمج الطلبة ذوو الإعاقة بمدارس التعليم العام حسب نوع الإعاقة مع تهيئة المدارس لهذا الغرض والاستفادة من تجارب الدول ورأي الخبراء بهذا المجال مع إدراج الدمج التعليمي ضمن إستراتيجية الوزارة ، وتأهيل البيئة المحيطة بالطلبة ذوي الإعاقة .
25. توصي الجمعية بضرورة إنشاء كلية التربية الخاصة ومدها بالكوادر التربوية المتخصصة اللازمة.
26. تحث الجمعية الجهات المعنية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على ضرورة العمل على تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين ذهنيا بعد سن 18 في مشروع وطني إنتاجي وتسويق هذا الإنتاج وفتح مراكز تأهيلية مسائية لهم.
27. تشجع الجمعية على ضرورة إشهار الجمعيات التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة لا سيما تلك لا تزال تحت الإشهار مع ضرورة توفير الدعم والمقر للجمعيات القائمة وتلك التي تحت الإشهار.
28. توصي الجمعية بضرورة دعم وإنشاء مشروع وطني وحملة إعلامية للوقاية من الإعاقة ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية.
29. تشجع الجمعية على ضرورة منح الجنسية الكويتية لأُم المعاق المطلقه والتي قضت المدة المحددة للحصول عليها وأهمل تطبيقها إبداء الرغبة بالحصول على الجنسية الكويتية.
30. ينبغي تعديل المادة 2 من قانون الجنسية الكويتي لنتوافق مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ومنح كتاب معاملته الكويتي لابن المواطنة الكويتية مدى الحياة.

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان

منظمة غير حكومية - حاصلة على المركز الاستشاري الخاص من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

هاتف: 0096525321377 - فاكس: 0096525321388

ص.ب : 26023 - الصفاة 13121 الكويت

www.humanrights.org.kw

17 أغسطس 2015